

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٣٦٩

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٥

الرئيسة: السيدة دل هيغي (نيوزيلندا)

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٧.

GE.16-08708(A)



* 1 6 0 8 7 0 8 *



الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أُعلنُ افتتاح الجلسة العامة ١٣٦٩ لمؤتمر نزع السلاح.

وأود أن أعرب عن تقديري للمنسقين المعيّنين في إطار الجدول الزمني للأنشطة الذي حدده المقرر الوارد في الوثيقة CD/2021، والذين عُرضت تقاريرهم خلال الجلسة غير الرسمية التي عقدها المؤتمر بعد ظهر أمس. وعلى النحو المنصوص عليه في الوثيقة CD/2021، ومثلما أشرنا في جلسة الأمس، وجهت رئاسة نيوزيلندا إلى الأمانة رسالة تطلب فيها تعميم جميع التقارير بصورة رسمية على أعضاء المؤتمر. وبمجرد تعميم هذه الرسالة مع التقارير، ستتاح في الجلسة الرسمية القادمة للمؤتمر الفرصة لجميع الوفود التي ترغب في الإدلاء بتعليقات رسمية عليها.

وقد يكون جميعكم قد اطلع الآن على التعديلات التي أدخلت على مشروع تقرير المؤتمر الذي صدر بوصفه الوثيقة CD/WP.591/Amend.2 (باللغة الإنكليزية فقط) والتي أرسلت إليكم عبر بريدكم الخاص يوم الجمعة الماضي. وقد طلبتُ أيضاً إلى الأمانة أن تعمم نسخة إلكترونية من الوثيقة في الوقت ذاته، ومن ثم، فإنني آمل أن تكونوا قد تلقيتم جميعاً ذلك أيضاً.

وعقب الجلسة العامة الرسمية المقررة صباح هذا اليوم، ستُعقد جلسة غير رسمية لمناقشة التعديلات التي أدخلت على التقرير. ومع ذلك، ينبغي لجميع الوفود التي ترغب في إدراج تعليقاتها في السجل الرسمي للمؤتمر في هذه المرحلة أن تضيف أسماءها إلى قائمة المتكلمين في هذه الجلسة العامة. ولذلك، فهناك عدد من الوفود التي طلبت بالفعل تناول الكلمة في الجلسة الرسمية. وكما سلف الذكر في الجلسة ١٣٦٨، يسرني جداً أن أرحب بالسفير كاريل فان أوستيروم، الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة في نيويورك والرئيس المعيّن للجنة الأولى في الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ومثلما جرت العادة في الماضي، سيلقي الرئيس المعين كلمة أمام مؤتمر نزع السلاح هذا الصباح. فمرحباً بكم سعادة السفير فان أوستيروم، ولكم الكلمة.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر، سيدي

الرئيسة. لقد أدركت، وأنا جالس هنا، أن نيوزيلندا ومملكة هولندا بعيدتان كل البعد عن بعضهما جغرافياً - وهذا من منظور هولندي على الأقل - وفي ذلك شيء من الرمزية لأننا بلدان متجاوران في الأمم المتحدة. فهولندا ونيوزيلندا يجلسان جنباً إلى جنب في الجمعية العامة، والرمزية في ذلك تكمن في قدرتنا على الربط بين أي مكانين في العالم، وتقريب المسافة بينهما بشكل كبير. فلكم إذن جزيل الشكر على إتاحتكم لي فرصة التحدث هذا اليوم. وتدعم مملكة هولندا بقوة الدبلوماسية المتعددة الأطراف والنظام القانوني الدولي، ولديها تقليد راسخ في دعم جهود الأمن الدولي ونزع السلاح. لذلك، حينما أتيت لنا إمكانية تولي رئاسة اللجنة الأولى، اتصلت بي وزارتي وطلبت مني على الفور الاضطلاع بهذه المهمة. وإنه لشرف كبير لنا أن ننتخب لشغل هذا المنصب وتولي رئاسة اللجنة الأولى في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأُتيح لنا أيضاً أن نضع موضع التنفيذ غاية مملكة هولندا ورسالتها وفحواها أن نكون "شريكم في السلام والعدالة والتنمية".

وستتمثل مهمتي كرئيس في تيسير أعمال اللجنة الأولى بأكثر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة، وبطريقة منفتحة ومحيدة وصریحة. وإنني، وإن كنت هولندياً من حيث الانتماء والمشاعر، سأكون رئيساً محايداً ومنفتحاً وواضحاً. وسأفصل ما بين هذين الأمرين. وتشكل الزيارة التي قمت بها لجنيف أمس واليوم خطوة ضرورية في تحضيراتي لأعمال اللجنة الأولى القادمة. ونحن نرى أن ثمة صلة مباشرة بين أعمال مؤتمر نزع السلاح وأعمال اللجنة الأولى. وكما نعلم جميعاً، طلب العديد من قرارات اللجنة الأولى من المؤتمر أن يفعل شيئاً. وعلى نحو ما قلت أمس للبعض منكم، غاية الدبلوماسية إقامة الصلات، وقد حاولت من خلال الزيارة التي قمت بها بناء جسر للتواصل بين نيويورك وجنيف، وبين اللجنة الأولى والمؤتمر، وبالتأكيد أيضاً مع العديد من الزملاء الحاضرين هنا اليوم. وأنا سعيد جداً أن ألاحظ، بعد يوم واحد فقط، أنني أعرف العديد من الوجوه، وإنني أتطلع إلى الترحيب في نيويورك بالأشخاص الذين سيذهبون إلى هناك. وأنا أتحدث أيضاً عن إمكانية إقامة صلات عملية أكثر بين الرئيس والأعضاء. وكما ذكرت، فإن المكتب وموظفي الاتصال في كل مجموعة إقليمية في المكتب سيضطلعون بدور رئيسي في إقامة صلة عملية بين عمل الرئيس والجهود التي يبذلها الأعضاء على نطاق أوسع.

ولقد كان من المفيد للغاية أن نستمع بالأمس إلى الكثيرين منكم مباشرة بشأن الأولويات التي حددتموها في تشرين الأول/أكتوبر. وآمل أن أكون قد تمكنت من تبيان الأولويات التي نراها لرئاسة اللجنة، والتي ستكون هامة للغاية من حيث الجوهر وفيما يتعلق بالمسائل الإجرائية أيضاً، وبالتأكيد، فيما يتعلق بإدارة الوقت أيضاً.

وحيثما يتعلق الأمر بالقضايا الموضوعية، يشكل مؤتمر نزع السلاح جزءاً هاماً من آلية نزع السلاح. ومن المهم مناقشة تحسين آلية نزع السلاح في نيويورك أيضاً، ومن المهم كذلك، في هذا الصدد، تناول الدور الذي يضطلع به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وإن من الأهمية بمكان بالنسبة لي أن أستمع إلى وجهات نظركم ونصائحكم، التي سيكون لها دور فعال في تمكيني من أداء واجباتي كرئيس. وبالإضافة إلى ذلك، تحدثت بالأمس إلى مجموعة الـ ٢١ هنا، وتحدثت إلى مجموعة ماسون والاتحاد الأوروبي. ومثلما ذكرت أيضاً للعديد منكم أمس، فإن من الضرورة البالغة لمن يضطلعون بتيسير القرارات أن يشرعوا في ذلك، إذا جاز لي تقديم هذه النصيحة، في أقرب وقت ممكن. وعليهم بدء الاتصالات وضمان أن يتم ذلك قبل الموعد النهائي المحدد في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وقد أبدى العديد منكم اهتماماً كبيراً بما يفعله الآخرون فيما يتعلق بالقرارات، ولا يسعني إلا أن أكرر ما يلي: أبدأوا مشاوراتكم وبيّنوا بوضوح أنكم تحشدون الدعم في أوساط الآخرين حتى تكونوا جاهزين في الوقت المناسب.

وعلاوة على ذلك، استمعت إلى الكثيرين منكم وهم يقدمون اقتراحات ملموسة للجلسة التي ستعقد في تشرين الأول/أكتوبر. وقد طُرحت بعض الأسئلة، وسأحمل البعض منها معي كي أعرضه على المكتب وأناقشه مع زملائي هناك. وفيما يتعلق بالجلسة المشتركة التي ستعقد مع اللجنة الرابعة، سوف أناقش ذلك في الأسبوع المقبل مع رئيس اللجنة الرابعة لهذه الدورة المشتركة المتعلقة بالفضاء الخارجي.

وبالإضافة إلى ذلك، استمعت إلى بعض الاقتراحات الداعية إلى تحسين التواصل عن طريق المكتب. وسأناقش ذلك مع المكتب وسوف نبحث أيضاً كيف يمكننا تعزيز التواصل بشأن المسائل الإجرائية، وسوف نعرض لاحقاً الطريقة التي سنتبناها للاضطلاع بذلك. وأنا أشعر بالارتياح لما لقيته لدى العديد من منكم من تأييد قوي لعناصر أسلوب العمل التي عرضتها بالأمس، ولا سيما فيما يتعلق بضرورة إدارة الوقت بصرامة وضرورة استكمال الإدلاء بالبيانات في الحيز الزمني المخصص. وبوصفي رئيس اللجنة الأولى، سأبذل قصارى جهدي للحفاظ على المصلحة الجماعية - المصلحة الخاصة بنا جميعاً - وضمان أن يتمكن المتكلمون من الإدلاء ببياناتهم يوم إعدادهم لها. وقد أبلغني العديد منكم بأهمية التمكن من إنهاء عملنا في موعد أقصاه ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وهناك أيضاً مصلحة شخصية، لأن إعادة حجز جميع التذاكر في عطلة نهاية الأسبوع التالي سيكون متعباً للغاية: ومن ثم، أعتقد أن ذلك يمثل مصلحة مشتركة للكثير منا، وبالتأكيد للزملاء من جنيف الذين سيحضرون إلى نيويورك.

وإنني أتطلع إلى العمل معكم في تشرين الأول/أكتوبر وبداية تشرين الثاني/نوفمبر. وأقدر نوعية المناقشات الموضوعية التي حظيت بالاستماع إليها أمس مع الكثيرين منكم، وأنا أتطلع أيضاً إلى الاستماع إلى هذا النوع من المناقشات خلال دورة اللجنة الأولى. وآمل، بل كلي ثقة، بأنه سيكون بمقدوري الاعتماد على كل واحد منكم لجعل مناقشات اللجنة الأولى ومداولاتها بناءة وإيجابية قدر الإمكان. وقد أدركت، لدى قدومي البارحة إلى هنا، مدى ما تكتسيه الدورة القادمة للجنة الأولى من أهمية من منظور عالمي أعم. وفيما يخص الفترة القادمة، أرى أننا مقبلون على مرحلة مهمة للغاية. ففي غضون أسبوعين من الزمن، سينعقد مؤتمر قمة بشأن أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة: وسيؤدي ذلك إلى الدفع بخطة التنمية قدماً. وفي باريس، سيعقد اجتماع بشأن مكافحة تغير المناخ، وكلنا أمل أن نتمكن من الدفع قدماً بجدول الأعمال في مجال مكافحة تغير المناخ. وأعرب عن أمني في أن نتمكن، بفضل الجهود التي يبذلها كل واحد منا، وبالتأكيد كل واحد منكم كدول أعضاء، من أحل المضي قدماً بجدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي خلال دورة اللجنة الأولى. ولدنيا في هولندا مثل يقول "الاتحاد قوة". وآمل أن نتمكن، بفضل حسن التعاون والتعاقد فيما بيننا، وبفضل العلاقات الشخصية الجيدة بين جميع الدول الأعضاء وممثلي الدول الأعضاء، من تنظيم دورة إيجابية وناجحة للجنة الأولى في تشرين الأول/أكتوبر وبداية تشرين الثاني/نوفمبر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الرئيس المعين للجنة الأولى على قدومه لتحديد وتأكيد الروابط القائمة بين نيويورك وجنيف، وأشكره أيضاً على تشديده على الجانب الرمزي الذي يتجلى في التقابل في الموقع الجغرافي بين نيوزيلندا وهولندا اللذين يجلسان بمحاذاة بعضهما البعض في الأمم المتحدة. وأنا على يقين أنني أتحدث باسم الجميع هنا حين أعرب عن أطيبي تمنيائي، وأنا أعلم بأن جميع الوفود ستقدم، بالتأكيد، دعمها الكامل. ونتمنى لكم، سعادة السفير فان أوستيروم، التوفيق في مساعيكم.

وأنقل الآن إلى قائمة المتكلمين لهذا اليوم. وقد طلبت الوفود التالية أخذ الكلمة: كوبا، ويليها الاتحاد الروسي، ثم الصين. وأعطي الكلمة الآن لمثلة كوبا، السفيرة رودريغيز كامينجو.

السيدة رودريغيس كامينجو (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): اسمحي لي سيدي الرئيسة، بأن أعرب لك عن تمنياتي بكامل التوفيق في الدور الذي تضطلع به كرئيسة لمؤتمر نزع السلاح، وأؤكد الدعم الذي تحظين به لدى وفدنا. ونود أيضاً أن نعرب لك عن تأييدنا للبيانات التي أدلت بها حتى الآن مجموعة الـ ٢١ في المؤتمر.

سيدي الرئيسة، إن من غير المقبول أن يظل المجتمع الدولي يعيش تحت تهديد الأسلحة النووية بعد مرور ٧٠ عاماً على إسقاط قنبلتين ذريتين على هيروشيما وناغازاكي. ويشكل القضاء التام على الأسلحة النووية وحظرها مسألة بقاء بالنسبة للبشرية وأولوية قصوى في مجال نزع السلاح. فاستخدام جزء، ولو ضئيل، من الترسانة النووية العالمية الضخمة، سواء عن قصد أو عن غير قصد، سيتسبب في حدوث شتاء نووي وما يتبعه من عواقب إنسانية لا توصف وإبادة للجنس البشري. وعليه، فإن نظريات الدفاع المستندة إلى ما يسمى الردع النووي غير مقبولة.

وفي بداية عام ٢٠١٥، لا يزال هناك حوالي ١٥ ٨٥٠ سلاحاً من الأسلحة النووية التي تُشر ٣٠٠ ٤ منها في أماكن انتشار القوات المسلحة. ووضعت حوالي ١ ٨٠٠ سلاح منها في حالة تأهب تعبوي قصوى. وفي حين أن عشرات الملايين من البشر، من ضحايا الفقر والأمراض التي يمكن الوقاية منها أو علاجها، يموتون بصمت، تم إهدار حوالي ١,٨ تريليون دولار على الإنفاق العسكري الموجه إلى شن حروب الغزو الحديثة التي أدت إلى سقوط آلاف القتلى.

وفي الوقت نفسه، لا يزال مؤتمر نزع السلاح غير قادر، بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح، على تنفيذ ولايته؛ ولا سيما في مجال نزع السلاح النووي، وهو المجال الذي حظي بالأولوية في عام ١٩٧٨ خلال الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة التي كُرس لنزع السلاح.

وإننا نأسف بشدة لعدم إنجاز المؤتمر هذا العمل الموضوعي منذ ما يقرب من ٢٠ عاماً، ونحن مقتنعون بأن سبب البقاء في هذا المنعطف المسدود يعود إلى انعدام الإرادة السياسية لدى بعض الدول لإحراز تقدم حقيقي، ولا سيما في مجال نزع السلاح النووي. وإن فشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الاتفاق على وثيقة ختامية تحظى بتوافق الآراء - بسبب معارضة ثلاث دول لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط - دليل على خطورة الوضع، ويتمثل الدليل الآخر على ذلك في المحتوى الهزيل للفقرة المتعلقة بنزع السلاح النووي من مشروع النص الذي لم يحظ بتوافق الآراء في المؤتمر.

ونؤكد من جديد وجوب وفاء جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالالتزامات الملزمة قانوناً الناشئة عن هذا الصك. ويقتضي التنفيذ الفعال للمادة السادسة من المعاهدة أن تتخذ الدول إجراءات أكثر دقة وقابلية للقياس ضمن آجال زمنية محددة.

وستواصل كوبا دعوة الدول إلى اتخاذ إجراءات ملموسة في المجال المتعدد الأطراف لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وتؤيد كوبا، بوصفها عضواً نشطاً في حركة عدم الانحياز، الاقتراح الوارد في قرار الجمعية العامة ٥٨/٦٩، والذي دعت فيه الجمعية العامة إلى التعجيل ببدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل التبكير بإبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وللنص على تدميرها. ومع ذلك، يستدعي القضاء التام على الأسلحة النووية بصورة ملحة التوصل إلى اتفاق بشأن صك عالمي وغير مشروط وملزم قانوناً يقدم ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال هذه الأسلحة ضدها أو التهديد باستعمالها.

والإعلانات الانفرادية والتعهدات الطوعية، على النحو المقترح من بعض الدول، لوحدها وفي حد ذاتها، غير كافية - حتى حينما يجري التحقق منها. واسمحوا لي أن أذكر بالاجتماع التاريخي الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة لأول مرة في عام ٢٠١٣ بشأن موضوع نزع السلاح النووي، وبأهمية الاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في ٢٦ أيلول/سبتمبر من كل عام. ونحن، بالإضافة إلى ذلك، نؤكد مجدداً ضرورة التزام جميع أعضاء المؤتمر بضمنان نجاح المؤتمر الدولي الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي، الذي سينعقد في موعد أقصاه عام ٢٠١٨.

وقد اتخذت خطوة هامة أخرى في مسار تحقيق نزع السلاح في مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عُقد في هافانا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، حينما أعلنت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي رسمياً منطقة سلام. وجرى التشديد، في هذا الإعلان، على التزام أعضاء جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي القوي بتعزيز نزع السلاح النووي كهدف يحظى بالأولوية.

وتؤكد كوبا مجدداً أهمية تعددية الأطراف كمبدأ أساسي في مفاوضات نزع السلاح. وهي لا تزال تؤمن بالتفاوض على أي مسألة توافق عليها جميع الدول في مؤتمر نزع السلاح وتؤكد استعدادها لذلك.

ولا يشكل تغيير أساليب عمل المؤتمر ونظامه الداخلي الحل المفضي إلى إحراز تقدم في المفاوضات الدائرة في مؤتمر نزع السلاح. فقد جرى في الماضي التفاوض بشأن صكوك قانونية هامة أخرى لنزع السلاح في إطار نفس الترتيبات التي نستخدمها اليوم. وتؤكد كوبا مجدداً أن العامل الرئيسي لإحراز تقدم حقيقي في المؤتمر يتمثل في الإرادة السياسية لدى بعض الدول، ولا سيما فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. ونحن، بطبيعة الحال، مستعدون لتحسين أساليب عمل المؤتمر بسبل منها مشاركة المجتمع المدني.

وتدعو كوبا مؤتمر نزع السلاح إلى اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن يعكس الأولويات الحقيقية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، ويكسر حالة الجمود التي طال أمدها والتي لا تستفيد منها سوى جهات قليلة.

وبإمكان المؤتمر أن يتفاوض بشأن قضايا مختلفة في وقت واحد، من قبيل التفاوض بشأن معاهدة للقضاء على الأسلحة النووية وحظرها؛ ومعاهدة لحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي؛ ومعاهدة لتوفير ضمانات أمنية فعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية مثل كوبا؛ ومعاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية.

وتؤيد كوبا بدء المفاوضات في المؤتمر بشأن وضع معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها بفعالية لحظر إنتاج جميع المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، بما في ذلك الإعلان عن جميع مخزونات المواد الانشطارية والقضاء عليها بصورة لا رجعة فيها ضمن إطار زمني متفق عليه. وتغطي كذلك إنتاج تلك المواد في المستقبل لأغراض صنع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى. وسيشكل التفاوض بشأن معاهدة تتعلق بهذا الموضوع خطوة إيجابية، ولكنه لن يكون كافياً ما لم يتسن الاتفاق على الخطوات التي تُتخذ لاحقاً لتحقيق نزع السلاح النووي.

ونحن ندعو إلى الوقف الفوري لأي خطة ترمي إلى تسليح الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني. ونعتبر أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يشكل إحدى الأولويات، مثله في ذلك مثل منع نشر الأسلحة في الفضاء. وثمة حاجة إلى إبرام اتفاقات ملزمة قانوناً لإبقاء الفضاء الخارجي خالياً من أي نوع من أنواع الأنشطة المتعلقة بالتسلح. ويشكل مشروع المعاهدة المقدم إلى المؤتمر من الاتحاد الروسي والصين في عام ٢٠٠٨، والمنقح في عام ٢٠١٤، أساساً جيداً للنقاش والتفاوض بشأن هذا الموضوع. ونحن ندعم المفاوضات الجارية في إطار مؤتمر نزع السلاح من أجل التوصل إلى وضع معاهدة ملزمة قانوناً تحظر تماماً إمكانية حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وإننا، علاوة على ذلك، ندين الاستخدام السري وغير المشروع، من قبل الأفراد والمنظمات أو الدول، لنظم الحواسيب التابعة لدول أخرى في شن هجمات على دول أخرى، نظراً لإمكانية إثارة نزاعات دولية. ويجب أن يتوافق استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة توافقاً تاماً مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وأود أن أختتم كلمتي بتأكيد أنه لا يمكن أن تكون لدى مؤتمر نزع السلاح أولوية أهم من أولوية تحقيق الحظر الكامل للأسلحة النووية والقضاء عليها من على وجه الأرض. وستواصل كوبا العمل دون كلل بغية تحقيق هذا الهدف.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثلة كوبا على بيانها، وأعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد ديننكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن ننتهز هذه الفرصة لتوجيه انتباه المشاركين في مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى إلى الهدف المشترك المتمثل في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهو ما تحدث عنه للتو ممثل كوبا. ومن مصلحتنا الاستفادة من الوضع الملائم - انعدام التسلح في الفضاء الخارجي في الوقت الحالي - والشروع، سويةً، في العمل الموضوعي المتعلق بوضع معاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.

وكما تعلمون جميعاً، اقترحت روسيا والصين في العام الماضي مشروعاً محدثاً يُنظر فيه في المؤتمر. وقد أثار هذا النص، الذي أُخذت فيه آراء الوفود بعين الاعتبار، اهتماماً كبيراً، حتى في الدورة الحالية للمؤتمر. ونظراً للاستجابة الواسعة النطاق التي حظي بها هذا المشروع، قررت روسيا والصين تحديث تعليقاتهما المشتركة. ونقدم اليوم، نحن وشركاؤنا الصينيون، هذه التعليقات المحدثة التي سُجّلت في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في صورة وثيقة المؤتمر CD/2042.

ونأمل أن يستغل المشاركون في المؤتمر الفترة التي تتخلل الدورات للاطلاع بشكل واف على هذه الوثيقة التي تقدم إجابات للكثير من الأسئلة التي تشغل بالهم، إن لم نقل لجميع تلك الأسئلة.

ونحن نحث كل واحد منكم على المشاركة الفعالة والبناء في حوار مُعمّق وموجه نحو تحقيق النتائج بشأن مشروع المعاهدة المتعلقة بمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي أثناء دورة عام ٢٠١٦. ونحن على ثقة من أن هذا الحوار سيؤدي إلى بدء مفاوضات بشأن مشروع المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل الصين.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): قدمت الصين مع الاتحاد الروسي مؤخراً لمؤتمر نزع السلاح تعليقات مشتركة على الملاحظات التي أبدتها الولايات المتحدة الأمريكية على مشروع المعاهدة المتعلقة بمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. ونأمل أن يرد النص الذي أعدناه في التقرير السنوي للمؤتمر باعتباره وثيقة رسمية. وقد أشار زميلنا الروسي للتو إلى ذلك باقتضاب، وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لنطلعكم على ما مجزتنا من أفكار بشأن هذه المسألة.

لقد أكدت الصين دوماً أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يشكل أولوية من أوليات المؤتمر. وفي ظل الظروف الراهنة، يؤكد كل من أهمية الأمن في الفضاء الخارجي وتزايد تسليح الفضاء الخارجي أنه من الضرورة القصوى الشروع فوراً في التفاوض بشأن وضع صك دولي لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتحقيقاً لهذه الغاية، قدمت الصين مع الاتحاد الروسي في عام ٢٠٠٨ مشروع معاهدة بشأن الفضاء الخارجي، وقدمتا، في عام ٢٠١٤، نسخة مُحدّثة لتكون أساساً يستند إليه المؤتمر في التفاوض بشأن صك قانوني لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وقد عقدت، منذ تقديم المشروع، عدة جولات من المناقشات الموضوعية في المؤتمر لمناقشة مضمونه المحدد، وقدّمت بعض الدول تعليقات. وقدمت الولايات المتحدة في عام ٢٠١٤ تعليقات محددة كتابةً على مشروع المعاهدة، وترد هذه التعليقات في الوثيقة CD/1998.

ولقد أكدنا دوماً أن مشروع المعاهدة المتعلقة بمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي مفتوح للتعليق ونحن نرحب بالتعليقات المقدمة من الأطراف ونقدرها. وسوف تساعدنا هذه التعقيبات على تحسين المشروع، وعقد المزيد من المناقشات المعمقة والمفيدة بشأنه. لذلك، درست الصين مع روسيا بعناية ودقة التعليقات المقدمة من الدول وستسعيان إلى تبادل آرائهما وتفسيراتهما في هذا الصدد.

وأود فقط أن أؤكد على النقطتين التاليتين: تتعلق أولاهما بنطاق المعاهدة. فالصين ترى أن هذه المعاهدة تشكل في الأساس صكاً وقائياً يهدف إلى حظر الإجراءات عوض حظر الأسلحة ذاتها. وعلى الرغم من أن المشروع لا يحظر مباشرة الأسلحة الأرضية أو البحرية أو الجوية المضادة للسواتل، نعتقد أن حظر وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي سوف يجعل تطوير وإنتاج هذه الأسلحة غير مفيد للدول الأطراف، نظراً لارتفاع التكلفة التي تترتب على ذلك.

أما النقطة الثانية فتتمثل في مسألة عمليات التفتيش. وتعتقد الصين أن عمليات التفتيش ليست ضرورية لجعل المعاهدة فعالة. ولا تنص معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ أو اتفاقية الأسلحة البيولوجية على آليات تفتيش. وتشكل التدابير الوطنية والتدابير، المنصوص عليها في المادة السابعة من مشروع المعاهدة فيما يتصل بالمشاورات المتعلقة بالامتنثال والشفافية وبناء الثقة، وسيلة فعالة لضمان الامتنثال للمعاهدة. ويمكننا في المستقبل، حينما تنهياً الظروف، أن نبرم اتفاقاً بشأن بروتوكول إضافي محدد بشأن عمليات التفتيش. ويمكن إدراج ذلك في المادة الخامسة من المشروع الأخير للمعاهدة.

وقد وردت الآراء التي عرضتها للتو عليكم في التعليقات التي اشترك في تقديمها مؤخراً الاتحاد الروسي والصين، والتي نأمل أن يدرسها زملاؤنا بتمعن ودقة.

وعلى الرغم من أن المؤتمر يوشك على اختتام أعماله لهذا العام، نعتقد أن طرح هذه الوثيقة في هذه المرحلة سوف يتيح للأطراف متسعاً من الوقت لدراساتها بشكل كامل، بحيث يمكن للمؤتمر أن يشرع في العام المقبل في إجراء المزيد من المناقشات المعمقة والموضوعية بشأن قضايا محددة ذات صلة وأن يضع أساساً لمفاوضات مقبلة في المؤتمر بشأن وضع صك قانوني يتناول هذا الموضوع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل الصين على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي فقط، سيدي الرئيسة، بأن أقول رداً على التعليقات التي أدلى بها ممثلاً الاتحاد الروسي والصين بأن حكومة بلدي تتطلع باهتمام كبير إلى قراءة التعليقات التي قُدمت اليوم، وسوف ندرس النص بقدر كبير من التفصيل.

ويتعين عليّ تناول نقطة واحدة أثارها سفير الصين وأكد فيها أن التعليقات الحديثة لا تعالج مسألة الأسلحة المضادة للسواتل. فكما تعلمون جميعاً، وكما أكدت شخصياً وأكد أعضاء آخرون من وفدي في الماضي، نحن نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار تطوير بعض الدول واختبارها لهذه النظم المضادة للسواتل. وكما قلنا، فإن تطوير هذه النظم يزعزع الاستقرار، ويهدد أمن بيئة الفضاء الخارجي واستدامتها على المدى البعيد. وتمثل الأسلحة المضادة للسواتل وما تنتجه من حطام مداري طائفة من الأخطار تتهدد بيئة الفضاء وجميع الذين يستفيدون من الفضاء الخارجي. ومن الناحية الأمنية، تهدد الأسلحة المضادة للسواتل مباشرة السواتل والمعلومات الاستراتيجية والتكتيكية التي تتيحها هذه السواتل، ويمكن أن يشند استخدامها في فترة الأزمات أو الصراعات. وتشكل هذه الأسلحة أيضاً تهديداً مباشراً للبنى الأساسية الرئيسية المستخدمة في التحقق من الحد من الأسلحة، وعمليات الرصد، والقيادة العسكرية، والمراقبة والاتصالات والإنذار التكتيكي بالهجمات. فالتجربة أو الهجوم اللذان يخلفان حطاماً قد لا يستغرقان سوى دقائق فقط، ولكن عواقبهما قد تدوم لعقود، وتهدد عشوائياً جميع الموجودات الفضائية لجميع الدول التي ترتاد الفضاء.

وآخر نقطة أود تناولها تتعلق بمسألة التحقق، لأنني أعتقد أن هذا الأمر يكتسي أهمية بالغة. ولقد أكدنا بشكل واضح للغاية عدم وجود نظام تحقق متكامل للمساعدة على رصد القيود المفروضة على نشر الأسلحة في الفضاء أو التحقق منها. ولا يمكننا أن نؤيد نهجاً لا تتقرر فيه الأحكام المتعلقة بالتحقق إلا في إطار مفاوضات لاحقة بشأن بروتوكول إضافي. وعلاوة على ذلك، أكدت الولايات المتحدة أنه يستحيل التحقق على نحو فعال من اتفاق يحظر الأسلحة الفضائية باستخدام التكنولوجيات أو التدابير التعاونية الحالية. وسأوقف في تعليقي عند هذا الحد ولكنني أؤكد، مرة أخرى، أننا نتطلع إلى قراءة هذه التعليقات الصادرة عن روسيا والصين بتفصيل أكبر، وسوف نقدم ردنا في وقت لاحق.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على بيانه. والمتكلمة التالية على قائمتي هي ممثلة فنلندا. فلکم الكلمة، سعادة السفيرة.

السيدة كايرامو (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية): ستكون تعليقي عامة في مجملها، وأود اغتنام فرصة وجود الرئيس المعين للجنة الأولى معنا هنا، لأعرب له عن بالغ تقديري. لذلك، فإن ملاحظاتي تتعلق بالجلسة الأولى المقبلة للجنة بوجه أعم.

السيد السفير، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على اضطلاعكم بهذه المهمة الجسيمة المتمثلة في رئاسة اللجنة الأولى، وأؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل معكم. تعلق فنلندا أهمية كبيرة على معاهدات نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وتشكل اللجنة الأولى جزءاً أساسياً من آلية نزع السلاح، ونحن نقدر أيما تقدير العمل الذي تضطلع به. ولا يخفى أن عدم تمكن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من الاتفاق على وثيقة ختامية كان مخيباً للآمال. وأسمح لنفسي بأن أقول إن فنلندا قد بذلت الكثير في مؤتمر استعراض المعاهدة والعملية

الشاملة، ولا سيما من خلال الدور الذي أدّاه وكيل وزير الخارجية، السيد ياكو لايفافا، بوصفه مُيسّر المؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وقد تسنى، نتيجة للجهود التي بذلها السيد لايفافا، تهيئة الطريق لإجراء حوار إقليمي بشأن القضايا ذات الأهمية القصوى بالنسبة للأمن في منطقة الشرق الأوسط. ونحن بحاجة، في هذه اللحظة، إلى أن نتطلع إلى الأمام، لأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال تشكل أحد الأركان الأساسية للأمن الدولي. والتعاون العملي هام للغاية في الوقت الراهن للمضي قدماً بجدول أعمال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويشكّل ذلك أيضاً مسألة رئيسية في أعمال دورة اللجنة الأولى. ولا تزال الالتزامات المتعلقة بجميع الأركان الثلاثة للمعاهدة صالحة وهامة. ولم تنفد حتى الآن وثيقة المعاهدة الختامية وخطة عملها لعام ٢٠١٠، ولم تتحقق حتى الآن العديد من الأهداف. وعلمنا أن نأمل في أن تتقيد جميع الدول بهذه الالتزامات في السنوات القادمة. وقد أبرزت المؤتمرات الثلاثة المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية أهمية هذه المسألة بالذات.

وينبغي لنا، بوجه عام، العمل على وضع الآليات التي تسمح بتحسين التفاهم بين جميع الدول بشأن نزع السلاح النووي. ويتمثل أحد الخيارات التي قد تكون متاحة أمامنا في أن تنشئ الجمعية العامة فريقاً عاماً مفتوح العضوية. فقد يوفر ذلك منتدى لإيجاد أرضية مشتركة أوسع وللجمع بين نهج مختلفة.

ويتفق معظمنا على ضرورة التفاوض بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية واعتمادها على سبيل الأولوية. ويوفر تقرير فريق الخبراء الحكوميين وعناصره أساساً للمفاوضات التي تجري في المستقبل بشأن هذه المعاهدة. ونحن على استعداد للمساهمة بشكل ملموس في تحقيق هذا الهدف في إطار اللجنة الأولى وفي غيرها من المحافل.

وبعد سنوات من العمل الشاق، دخلت معاهدة تجارة الأسلحة أخيراً حيز التنفيذ في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وذلك إنجاز كبير للمجتمع الدولي. ونحن أيضاً سعداء للغاية بنتائج الاجتماع الأول للدول الأطراف في كانكون، ونود أن نهنئ مرة أخرى السفير لوموناكو وفريقه على الاجتماع الممتاز الذي نظموا. وبصفتي إحدى نواب الرئيس في الاجتماع المقبل للدول الأطراف، فإننا نتطلع إلى التعاون مع أمانة المعاهدة ورئيس المؤتمر القادم للدول الأطراف.

وكان الاتفاق مع إيران أحد التطورات الأحدث عهداً. وتمثل خطة العمل الشاملة المشتركة إنجازاً تاريخياً وفرصة تاريخية. وقد دعمت فنلندا، التي تشكل بالتأكيد جزءاً من الاتحاد الأوروبي، باستمرار المفاوضات مع إيران. ومن المهم دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي تضطلع بدورها في مجالي الرصد والتحقق. ولتنفيذ هذا الدور، من المهم أيضاً ضمان التمويل الكافي للوكالة. ونحن نقدم الدعم الكامل للوكالة في تنفيذ التدابير اللازمة للتحقق من التزامات إيران المتصلة بالمجال النووي ورصد هذه الالتزامات على النحو المبين في خطة العمل الشاملة المشتركة.

وأخيراً، ينبغي لنا، في الأوقات التي تواجه فيها أوجه التعاون والمبادئ الأمنية المشتركة عدداً من التجارب والتحديات، أن نستمر في حماية وتعزيز الالتزامات والمعايير ذات الأهمية الحيوية للأمن الدولي والثقة المتبادلة. وتلتزم فنلندا بالعمل من أجل تحقيق هذا الهدف، وتنتظر إلى اللجنة الأولى كهيئة هامة يمكنها إحراز المزيد من التقدم في هذا الصدد.

واسمحوا لي مرة أخرى أن أعرب عن دعمنا الكامل للعمل الذي تضطلعون به، سعادة السفير، وللجهود التي تبذلونها لتبسيط أساليب عمل اللجنة الأولى.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثلة فنلندا على بيانها. والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل المملكة المتحدة. فلكم الكلمة سعادة السفير.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أُشير في أحد البيانات التي استمعنا إليها هذا الصباح إلى استحالة التوصل إلى توافق نهائي للآراء في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بسبب معارضة ثلاث دول لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وكان بلدي أحد البلدان التي لم تستطع الانضمام إلى توافق الآراء الذي حصل في أيار/مايو. ولقد وضّحت بشكل كاف حينها أن ذلك يرجع إلى عدم قدرتنا على قبول النص المتعلق بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ولكنني أود أن أبيّن الآن بشكل واضح أننا لا نعارض إنشاء هذه المنطقة. بل على العكس من ذلك تماماً. فالمملكة المتحدة تأخذ على محمل الجد مسؤولياتها بمقتضى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومسؤولياتها باعتبارها أحد المشاركين في تقديم قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. ولقد بذلنا كل جهد ممكن وفقاً للاتفاق الذي جرى التوصل إليه بشأن هذه المسألة في عام ٢٠١٠. ونحن نأسف لأن تلك الجهود لم تسفر عن مزيد من التقدم. ونحن، إذ نتطلع إلى المستقبل، لا نزال أوفياء للمبادئ التي تقوم عليها اتفاقية عام ٢٠١٠. ويجب، على وجه التحديد، أن تستند كل عملية تؤدي إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط إلى ترتيبات تتوصل إليها بحرية جميع دول المنطقة. وحينما تكون دول المنطقة على استعداد للاجتماع مرة أخرى لمناقشة ترتيبات من هذا القبيل، فإن المملكة المتحدة ستكون حاضرة لدعم هذه الدول.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على بيانه. والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل الهند. فلكم الكلمة سعادة السفير.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، نود أن نعرب عن تقديرنا للطريقة التي اتبعتها للمضي قدماً بأعمال هذا المؤتمر، ومن جملتها الجهود التي بذلتها من أجل استكمال مشاوراتنا بشأن التقرير السنوي. وأود أن أشكر أمانة المؤتمر على جميع ما قدمته من أشكال الدعم لأعمال هذا المؤتمر خلال العام. ونشكر السفير الهولندي فان أوستيروم، الرئيس المعين للجنة الأولى، على البيان الهام الذي أدلى به صباح هذا اليوم.

وحيث إن الدورة السنوية لهذا العام قد شارفت على نهايتها، فإننا نشاطر غيرنا الشعور بحجبة الأمل لمنع هذا المؤتمر مرة أخرى من بدء المفاوضات وتنفيذ ولايته بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد في العالم للتفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح. ومع ذلك، كان من التطورات الجديرة بالذكر خلال هذا العام اعتماداً المؤتمر تقرير الرئيسة المشاركة للفريق العامل غير الرسمي والعمل القيم الذي أنجز بإشراف المنسقين بشأن البنود الرئيسية الأربعة لجدول الأعمال، في إطار المناقشات المنظمة غير الرسمية، وهو ما عزز الدور الحيوي الذي يمكن أن يضطلع به هذا المؤتمر في التفاوض مستقبلاً وإبرام صك قانوني يمكن القبول به وتطبيقه على الصعيد العالمي. وينبغي أن يعزز التقرير السنوي الذي يقدمه المؤتمر للجمعية العامة هذه الرسالة الهامة.

ونود أن نتهمز هذه الفرصة لعرب عن تقديرنا للمنسقين الأربعة على جهودهم الدؤوبة وعلى التقارير التي أعدوها، بطبيعة الحال، بصفتهم الشخصية، وبالتالي دون المساس بالمواقف الوطنية للوفود. ونوجه ثناءنا لسفير مصر، السيد عمرو رمضان، لتقريره الشامل عن مسألة نزع السلاح النووي الذي لا يزال يمثل أولوية بالنسبة إلى عدد من الدول الأعضاء في هذا المؤتمر، وهي الأولوية التي تبناها بشكل كامل الهند التي كانت ولا تزال تدعو، بناءً على ذلك، إلى نزع السلاح على الصعيد العالمي بصورة غير تمييزية ويمكن التحقق منها وأن يكون ذلك في إطار زمني محدد. ويؤسفنا أن المؤتمر لم يكن قادراً على المضي قدماً بالاقترح الذي قدمته الهند للتفاوض بشأن اتفاقية تتعلق بحظر استعمال الأسلحة النووية أو الاقتراح الذي قدمته مجموعة الـ ٢١ لوضع اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية. ونود أن نشي على سفير سري لانكا، السيد رافيناتا أرياسينها، لتقريره الذي استخلص أبعاداً هامة من النقاش الذي دار بشأن ضمانات الأمن السلبية. وقد أجرى السيد مايكل بيونتينو، سفير ألمانيا، مناقشات معمقة بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وأبرز حدث شهده هذا العام، في رأينا، يتمثل في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالمعاهدة الصادر بتوافق الآراء والوارد في الوثيقة CD/2023. فقد أكد هذا التقرير أن المعاهدة والتفاوض بشأنها في المؤتمر لا يزالان يشكلان أولوية ويتمتعان بتأييد دولي واسع النطاق، وتظل الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها الأساس الأنسب للشروع في مفاوضات في المستقبل. ونأمل أن يتمكن المؤتمر من المضي في هذا الاتجاه في دورته السنوية المقبلة. وقد فتحت المناقشات التي تناولت منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وأشرف عليها السيد ماثيو رولاند، سفير المملكة المتحدة، آفاقاً جديدة لتناول مسائل ذات صلة، على الرغم من أن النهج الشامل والملمزم قانوناً لمنع تسليح الفضاء الخارجي لا يحظى بعد بدعم بعض الدول الرئيسية المرتادة للفضاء. وسوف ننظر بعناية في المزيد من التوضيحات الخطية التي قدمتها روسيا والصين اليوم على مشروع المعاهدة المتعلقة بمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، والتي سترد في الوثيقة CD/2042. وعلى العموم، فقد حققت المناقشات المنظمة غير الرسمية غرضاً مفيداً، وساهم الوفد الهندي بنشاط في المناقشات المعمقة على أمل أن تضع هذه المناقشات الأساس اللازم للبدء في إجراء مفاوضات في هذا المؤتمر مستقبلاً.

وبينما يُحيي العديد من البلدان في شتى أنحاء العالم الذكرى المئوية للحرب العالمية الأولى، لا يسعنا إلا أن نتوقف هنيهة للتفكير في الخسائر الفادحة والمروعة في الأرواح وفي تأثير

تلك الحرب على تاريخ العالم اللاحق، بما في ذلك إنشاء مؤسسات كانت تتخذ من نفس المباني التي نستخدمها اليوم مقرات لها. ونذكر بأن حوالي مليون ونصف مليون جندي من الهند، ومنطقتنا، قاتلوا بشجاعة منقطعة النظير في هذه الحرب على شواطئ بعيدة، وبعيداً عن أوطانهم، وفي مناخات وظروف غريبة عليهم. ووصل عدد الذين لم يعودوا منهم إلى ديارهم إلى ٧٤ ٠٠٠ شخص. وتكريماً لهؤلاء الأشخاص وإحياءاً لتضحياتهم الجليلة، وهبت بعثة الهند لدى مؤتمر نزع السلاح في وقت سابق من هذا الشهر لمكتبة الأمم المتحدة مجموعة من الكتب التي وضعها مؤلفون هنود بشأن هذا الموضوع. ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنشكر الأمين العام لهذا المؤتمر، والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، السيد مايكل مولر، على ما قدمه من دعم، ورئيسة المكتبة، السيدة شارلوت واراكول، والموظفين التابعين لها لإتاحتهم لنا جميعاً إمكانية الوصول إلى مورد وكنز لا يقدر بثمن، ألا وهو مكتبة الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل الهند على بيانه. والمتكلمة التالية على قائمتي هي ممثلة كوبا. فلكم الكلمة سعادة السفيرة.

السيدة رودريغيز كامبخو (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): أعتذر لطلب الكلمة مرة أخرى، وسوف تكون كلمتي مقتضبة للغاية.

ينتشر في بلدي، وفي بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى على ما أعتقد، تعبير شائع للغاية يقول: "إذا كان الحذاء على مقاسك، البسه". وأعتقد أننا قد شهدنا مثلاً على ذلك في دورة مؤتمر نزع السلاح هذه؛ ولقد سمعت من وفود أخرى بعض التعليقات التي تذهب في هذا الاتجاه.

وأريد فقط أن أوضح أن القرار المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط والذي اعتمد في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ يشكل مكوناً أساسياً من مكونات الحزمة المتفق عليها. وبطبيعة الحال، فقد أمكن، في إطار هذه الحزمة، تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. وما نراه الآن هو شعور المجتمع الدولي بالإحباط بسبب عدم تنفيذ هذه الحزمة وجزء أساسي للغاية منها، ألا وهو تأجيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لفترة طويلة للغاية. واسمحوا لي أن أكرر، سيدي الرئيسة، بأن أسباب فشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعدم وجود وثيقة ختامية تغطي بتوافق الآراء، وعدم قدرة هذا المؤتمر على تنفيذ ولايته والانتقال إلى التفاوض على معاهدات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي، تعود في مجملها إلى غياب الإرادة السياسية لدى بعض الدول لإحراز تقدم حقيقي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثلة كوبا على بيانها. والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل الجمهورية العربية السورية. فلكم الكلمة سيدي.

السيد النقري (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيسة، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة في جلسة رسمية للمؤتمر تحت رئاستكم، فاسمحوا لي أن أعبر عن عميق شكرنا وتقديرنا لجميع الجهود المميزة التي تضطلعون بها للوصول إلى تقرير نهائي عن أعمال هذا المؤتمر، والطريقة المميزة التي تقودين بها أعمال المؤتمر.

وفي الحقيقة سأقتصر في بياني على التعقيب على مسألة إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي، وجميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. بداية أشكر كوبا على الطريقة المميزة التي تناولت بها هذه المسألة سواء أكان في بيانها الأول أو في تعقيبيها. وبالنسبة لإنشاء هذه المنطقة يخطئ البعض ويستوِّق لنا أفكاراً مغلوطة عندما يعتبر أن إنشاء هذه المنطقة محكوم بنفس الآليات التي تحدث عن إنشاء مناطق خالية من السلاح النووي في العالم. والخلاف بين الحالتين، رقم واحد هو أن إنشاء هذه المنطقة لم يقتصر على السلاح النووي بل شمل أيضاً جميع أسلحة الدمار الشامل، في حين أن إنشاء المناطق الأخرى يتناول فقط السلاح النووي. هذه هي النقطة الأولى. النقطة الثانية، هو أن الإنشاء ليس محكوماً بإطار المبادئ العامة المنصوص عنها في الدورة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح. هناك تعهدات من دول في إطار معاهدة حظر الانتشار (NPT)، الفقرة الأخيرة من قرار الشرق الأوسط تتحدث عن مسؤولية جميع الدول الأعضاء في معاهدة حظر الانتشار (NPT) عن إنشاء هذه المنطقة. وعلاوة على ذلك، هناك مسؤولية خاصة على الدول الوديدة لهذه المعاهدة بالاضطلاع بتنفيذ هذا الالتزام. إذن، هذه الدول الوديدة عليها التزام بنية حسنة أن تدفع باتجاه إنشاء هذه المنطقة لا أن تعرقل. إذن، هذا يشكل بحذ ذاته خرقاً لمبدأ من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مبدأ النية الحسنة. طبعاً نعرف أن روسيا، كدولة وديعة أيضاً، لم تضطلع بمسؤولياتها فقط ولكنها تقدمت بمقترحات ببناءة كي نتجاوز الفشل الذي أنيط بمهمة لايفيا المنسق الفنلندي. طبعاً أكد وفدي دائماً ذلك ودعا إليه وطلبه في قرار مجلس الأمن، أثناء عضويتنا في المجلس، حيث تقدمنا بمشروع مبادرة لإنشاء هذه المنطقة، وما يزال طبعاً نص مشروع القرار بالأزرق، إلا أنه في تلك المرحلة تم التهديد بتعطيل هذه المبادرة. إذن نحن كسوريا، كنا وما زلنا ندعو إلى إنشاء هذه المنطقة وندعو أيضاً إلى اضطلاع الدول الوديدة بمسؤولياتها بنية حسنة لا أن تكون أداة، ليس فقط لعرقلة إنشاء هذه المنطقة، ولكن أيضاً لعرقلة مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الانتشار (NPT) الأخير.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على بيانه. والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل الولايات المتحدة. فلكم الكلمة سعادة السفير.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أعذر لطلب الكلمة مرة أخرى، ولكنني شعرت أن علي أن آخذ الكلمة للرد على بعض التعليقات التي قُدمت بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وقد بذل عدد قليل من البلدان، مثل الولايات المتحدة، الكثير من الجهد لعقد هذا المؤتمر. وصرفنا الكثير من الوقت والجهد والموارد سعياً منا إلى تحقيق ذلك. وحاولنا منذ البداية ضمان أن يستند المؤتمر - بمجرد انعقاده - إلى عملية قائمة على توافق الآراء. وبصراحة، شعرنا، مثلنا مثل الجهات الوديدة الأخرى، بأهمية ضمان أن تشعر جميع الدول بأنها جزء من هذه العملية، وبأنها لن تكون مستهدفة، وأن هذه العملية الرامية إلى عقد مؤتمر هي عملية عادلة ومنصفة. وفيما يتعلق بعدم التوصل إلى نتيجة في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حيث ألقى أحد الوفود أو الممثلين، بصورة أساسية، اللوم على ثلاث دول حملها عدم قدرة المؤتمر على تحقيق

هذه النتيجة، وأود أن أقول إن الأمر لم يكن كذلك. وبصراحة، نحن نعرف بالضبط ماذا حدث في المؤتمر الاستعراضي الذي عُقد في نيويورك، وما كنا نحاول تحقيقه - وسوف نستمر في محاولتنا تلك - وهو بناء عملية تقوم على توافق الآراء وتتيح لنا في نهاية المطاف التوصل إلى عقد مؤتمر بشأن منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل؛ ولكن العملية التي تسعى إلى فرض وجهة نظر معينة أو جدول أعمال محدد على جميع الأطراف في المنطقة لن تكفل بعقد مؤتمر ناجح، ولذلك سيكون من المهم أن تقوم كل الخطوات التي سنتخذها في المستقبل على أساس توافق الآراء وأن يتوصل جميع دول تلك المنطقة إلى وضع الترتيبات ذات الصلة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على بيانه. والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل مصر. فلكم الكلمة سعادة السفير.

السيد عطا (مصر) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، اسمحي لي أولاً أن أعرب عن امتناني لك على الطريقة التي تديرين بها أعمال هذا المؤتمر في هذه الجلسة العامة، فهذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة في الجلسة العامة في ظل رئاستكم.

وفيما يتعلق بالمنطقة الخالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، تود مصر في البداية أن تعلن تأييدها للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإندونيسيا باسم مجموعة الـ ٢١: فالبيان الذي أدلت به إندونيسيا يعبر بوضوح عن موقفنا من هذه المسألة. وأود أيضاً أن أشكر كوبا على الطريقة التي أثارت بها هذه المسألة. ولا أود التوسع في توضيح موقفنا الوطني من هذه المسألة، ولكنني أود أن أوضح نقطة واحدة. وأؤكد أن منع إصدار الوثائق الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا يرتبط فقط بالمنطقة الخالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط: فلا يخفى على أحد أن منع إصدار الوثيقة الختامية أو أي نتيجة متفق عليها بشأن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط سيؤدي إلى عرقلة عملية معاهدة حظر الانتشار النووي برمتها، ومن ثم، فإن فشل المؤتمر الاستعراضي ليس مرتبطاً بالشرق الأوسط فقط. وأكرر هنا ما جاء على لسان الممثلة الدائمة لكوبا التي قالت إن هناك أيضاً وثيقة هزيلة بشأن نزع السلاح النووي، وإن سد الطريق أمام معالجة مسألة الشرق الأوسط سيفضي بنا أيضاً إلى منع إصدار المؤتمر وثائق أخرى.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل مصر على بيانه. فهل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة الآن؟ لا يبدو الأمر كذلك. وعليه، أود أن أقترح رفع الجلسة لهذا اليوم. وستُعقد الجلسة العامة الرسمية المقبلة يوم الخميس ١٧ أيلول/سبتمبر في الساعة ١٠/٠٠، وهي المرحلة التي نأمل أن تتمكن فيها من اعتماد التقرير السنوي للمؤتمر، على الرغم من أنه سيكون من الضروري أن نستخلص من مناقشتنا المقبلة ما إذا كان ذلك ممكناً. وبهذا نختم جلستنا اليوم. رُفعت هذه الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.